

حركة من أجل الحياة  
في روما

# خاصّ بحبة الإجهاض رو ٤٨٦ 486 RU

دراسة موثقة موجزة  
عن الإجهاض الكيميائي

أوليمبيا تارتسيا  
Olimpia Tarzia

## الحبة رو ٤٨٦ RU 486، أو حبة "الإجهاض الذاتي"

### مقدّمة

يمكن أن يكون من الصعب على أولئك الذين ليست لديهم خبرة في المسائل والمصطلحات الطبيّة الفنيّة القانونية متابعة النقاش الدائر خلال السنوات الأخيرة في أوروبا والعالم حول المسألة الخطيرة لحبة الإجهاض رو ٤٨٦.

إنّ الغرض من دراستي الصغيرة هذه هو محاولة توضيح الالتباسات وكشف الأكاذيب والخدع التي رافقت الهجمات المروّعة الأخيرة على الحياة من قبل إيديولوجية نفعيّة معيّنة، حاضرة بقوة في العالم، للأسف، وقادرة على تقديم الانحرافات الأخلاقية والإنسانية المدمّرة فيه كأنّها "معارك من أجل الحضارة".

في إيطاليا مثلاً، وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، كانت الحبة رو ٤٨٦ تستخدم في بعض الأقاليم (بيمونتِ Piemonte، إميليا رومانيا Emilia Romagna، توسكانا Toscana، ماركِ Marche، بوليا Puglia، وبمجموع قدره ٢١٦١ حالة) ولكن كان يجب شراؤها من الخارج. وقد أوقف وزير الصحة الإيطالي فرانثيسكو ستوراتش Francesco Storace تداولها بعد أن تعرّضت امرأة لخطر الموت بسبب نزيف دموي عندما أعطيت الحبة الأولى في مستشفى مدينة تورينو، ساننا آنا S. Anna وأرسلت بعد ذلك إلى بيتها لإكمال عملية الإجهاض.

لماذا يطالب بعض الناس بشدة بأن تكون الحبة رو ٤٨٦ في متناول الجميع بينما يحذّر بعضهم الآخر من احتمال قدرتها على القتل مرتّين؟ ما هي إذاً الحبة رو ٤٨٦ هذه، ذات الاسم الغامض الخاصّ بالمخابر التكنولوجية؟

لقد قرأ الكثيرون أو سمعوا أنّها الحل الأفضل لتجنّب مأساة الإجهاض الجراحي، وبالأخصّ أنّ غالبية البلاد التي تسمّى "متحضّرة" تسمح باستخدامها بينما تلك التي لا تستعملها بعد تسمّى، على العكس، "متخلفة، رجعية، أصولية، متعصّبة، ومن القرون الوسطى"... (هل نسيت بعض الصفات؟).

في الحقيقة إنّ الصدمة الناتجة عن الإجهاض الكيميائي ليست على الإطلاق أقلّ من تلك الناتجة عن الإجهاض الجراحي، وسأحاول فيما يلي أن أبين الأسباب الكامنة وراء حقيقة هذا التأكيد. أمّا بالنسبة لمسألة الحضارة، فربما ينبغي لنا أن نتناقش بطريقة أكثر جدية حول ما هي الحضارة وما هو التقدّم، وليس في نيّتي الآن تناول هذه المسألة لأنّ ذلك سيأخذنا بعيداً جداً. أريد فقط أن أقدم ملاحظة في هذا الشأن: صادقت مؤخراً حكومة زاباتيرو Zapatero الإسبانية على مشروع قانون يسمح بالإجهاض الحرّ أيضاً للفتيات في سن السادسة عشرة (ضدّ هذا الإجراء، تظاهر في شهر تشرين الأول الماضي مليوناً شخص من الشباب والعائلات، وأستطيع أن أوّكد لكم ذلك لأنّي كنت أنا

أيضاً هناك). هذه ليست إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة طويلة من الإجراءات التي اتخذت في اسبانيا وهي الزواج المدني بين المثليين مع إمكانية التبني، الطلاق الفوري، عدم تجريم القتل الرحيم، البحث العلمي غير المحدود عن الأجنة، حبة اليوم التالي لمنع الحمل بدون وصفة طبيّة... الخ، وقد افتخرت جداً بهذه الإجراءات المتحدّثة باسم الحكومة، ماريا تريزا فرنانديز دي فيغا Maria Teresa Fernandez de Vega فقالت: "بفضل هذه الإجراءات تضع إسبانيا نفسها في طليعة بلدان أوروبا والعالم"... ولكن عن أي نوع من الطليعة نتكلّم؟ عن أي تقدّم؟ عن أية حقوق؟ عن أية حضارة؟ أنا أم لثلاثة أولاد وأتمنى لهم من كل قلبي أن يعيشوا في مجتمع يختلف بكثير عن ذلك الذي رسمت معالمه السيّدة دي فيغا.

تسيطر علينا ثقافة علمانية تسيء إلى الكرامة الإنسانية، تستهين بقيمة الجنس، وتستخدم وسائلها لتهاجم بقوّة الحياة الإنسانية، خصوصاً هناك حيث تبدو هذه الحياة أكثر ضعفاً وحيث تكون مشرفة على نهايتها: عند بزوغها وغروبها، في مرحلة ما قبل الولادة و في مراحلها الأخيرة قبل الموت، وهذه الهجمات هي ضدّ الحياة والعائلة معاً. لم يحدث أبداً في الحقيقة من قبل أن كانت المسألة الأخلاقية حول حق الحياة والدفاع عن العائلة القائمة على الزواج وتعزيز قيمتها الموضوع الرئيسي في النقاش الثقافي والسياسي في كثير من البلدان كما هي الحال خلال السنوات الأخيرة. لكنّ هذا النقاش في الواقع هو ظاهريّ فقط، لأنّ هناك علمانية مستبدّة ومتعصّبة تهيمن ثقافياً ولا ترضى أن يعارضها أحد وترفض الحوار وتتهم الكاثوليك بفرض رؤيتهم ومبادئهم الأخلاقية على غيرهم. إنّها تطالب "بالدولة العلمانية" متناسية أنّ حقوق الإنسان هي أساس كل دولة علمانية وقبل كل شيء حق الحياة، وأنّ النظرة إلى العائلة بكونها خلية اجتماعية طبيعية قائمة على الزواج ليست هي رؤية الكنيسة فقط لكن عدا عن أنّها تنتمي إلى القانون الأخلاقي الطبيعي فإنّ الكثير من دساتير العالم تؤكّد عليها كما في المادة ٢٩ من الدستور الإيطالي.

إنّ هذا الحق ترفضه غالباً في وقتنا الحاضر تلك العلمانية السائدة التي أتيت على ذكرها عند تناولها مثلاً مسألة الدفاع عن الحياة والدفاع عن العائلة، وتعتبره أيضاً وغالباً نوعاً من "الهوس" عند الكاثوليك، لكنها تترك لهم من باب المجاملة الاعتقاد به بشرط أن يكون ذلك بشكل خاصّ وداخل غرف الأديرة السريّة.

إنّني مقتنعة بأنّه يجب تناول المسألة الأخلاقية والإنسانية لحق الحياة برويّة، بتصميم وبوضوح. إنّ التقدّم العلمي والتكنولوجي لا يأخذ معناه الصحيح بالمقارنة مع السيناريوهات الجديدة إلا عندما يكون الإنسان مركز اهتماماته. لديّ انطباع أحياناً أنّ عند الكاثوليك، هناك نوع من "عقدة نقص ثقافي"، ويبدو أحياناً أخرى أنّ الاتهامات الدائمة الموجهة إلينا عندما ندافع عن حق الحياة، بأننا "رجعيون، من القرون الوسطى، ومن حركة طالبان" قد نجحت في إضعاف عزيمتنا. يجب أن تكون لدينا الشجاعة للردّ على من يتهمنا بأننا ضد الديمقراطية وأننا نفرض مبادئنا الأخلاقية على

دولة علمانية، أنّ حق الحياة ليس له ولا يجب أن يكون له أي لون ديني أو سياسي: إنّ الطفل الصغير في رحم أمّه ليس هو "شأن سياسي" ولا "اختراع كتيبي": إنه ابن! الابن الأصغر والأضعف والأعزل في المجتمع البشري.

الأكثر من هذا كله، أنّ "شعب الحياة"، كما يسمّينا البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته البابوية "إنجيل الحياة"، مدعوّ إلى شهادة أكثر قوّة. كيف يمكننا أن نستسلم أمام ٥٣ مليون حالة إجهاض سنوياً في العالم؟ من يستطيع غير "شعب الحياة" أن يكون صوت من لا صوت له، ذلك الكائن الأصغر بين إخوتنا البشر الذي يتعرّض لخطر التشريح والإلقاء في مجاري الصرف الصحي في البلدان التي تسمح بذلك، إذا كان لسوء الحظّ غير كامل ويعتبر غير جدير بالعيش لكون "توعية حياته" غير مقبولة؟ ما هو دور المرأة في كل هذا؟

أريد أن أذكر هنا امرأة عظيمة هي الأمّ تيريزا دي كالكوتا Teresa di Calcutta، التي أگدت في كلمتها إلى كل حكام العالم بمناسبة تسلمها جائزة نوبل للسلام وأعلنت قائلة: "ما هو السلام إذا لم ننقذ كل حياة؟ إنّ الإجهاض هو أكبر تهديد للسلام في العالم لأننا إذا تركنا لأية أمّ إمكانية قتل ابنها فمن يستطيع أن يمنعنا أنا وأنت من قتل بعضنا؟". إنّ أفكار القديسين دائماً واضحة، فهم الذين يبنون الحضارات الحقيقية، تلك التي لا تنهار، لأنّها قائمة على الحب. هذه هي الحضارة التي يتمّناها ملايين من الناس وملايين من النساء لأبنائهم.

## الحبة رو ٤٨٦ في العالم

**عام ١٩٨٠.** تمّ تطوير الميفبريستون من قبل فريق من الكيميائيين وأطباء الغدد الصماء في المختبر الفرنسي روسل أوكلاف Roussel-Uclaf، وهي شركة تشرف عليها الحكومة الفرنسية وجمعية هويشت Hoechst الألمانية.

**عام ١٩٨٢.** عرض الأستاذ إتيان - إميل بوليو Etienne-Emile Baulieu في أكاديمية العلوم النتائج السريرية لمادّة جديدة كمضاد للبروجسترون: الميفبريستون. وبعد أن أعطي لها الرمز رو ٣٨٤٨٦ RU 38486 أصبحت رو ٤٨٦. اختبرت في مشفى مدينة جنيف الجامعي وأعطت إمكانية الإجهاض لسبع نساء كنّ بين الأسبوع السادس والثامن للحمل.

**عام ١٩٨٣.** وقّعت شركة روسل أوكلاف اتفاقاً مع وكالتي الأمم المتحدة: منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واعتبر هذا المنتج الدوائي نافع جداً

”لخفض“ عدد سكان البلاد الفقيرة، خصوصاً تلك التي لا توجد فيها إمكانيات طبية كافية للقيام بالإجهاض الجراحي وتعزيز انتشاره على المستوى العالمي.

**عام ١٩٨٤.** بينت دراسة تجريبية في السويد رعتها منظمة الصحة العالمية أنه إذا أضيف البروستاجلاندين (ميزوبروستول misoprostol) الذي يسبب تقلصات الرحم إلى الحبة رو ٤٨٦، يُطرد الجنين بسهولة أكثر وتكون لدينا طريقة ”ناجعة“ لحوالي ٩٥ في المئة من الحالات.

**عام ١٩٨٨.** حصلت شركة روسل أوكلاف على ترخيص بيع الحبة رو ٤٨٦ في فرنسا، لكن ذلك أدى إلى اندلاع احتجاجات الجمعيات المؤيدة للحياة بحيث أنه بعد شهر من الزمن أعلنت الشركة تعليق توزيع المنتج سواء في فرنسا أو في الخارج. تدخل وزير الصحة الاشتراكي كلود إيفان Claude Evin، واستدعى نائب رئيس الشركة وأمر باستئناف إنتاج حبة منع الحمل هذه مجدداً، واصفا إياها بعبارة أصبحت للأسف مشهورة وهي: ”الملكية الأخلاقية للنساء“.

**عام ١٩٨٩.** منعت منظمة الغذاء والدواء الأمريكية خلال عهد الرئيس بوش الأب استيراد الدواء من أجل الاستعمال الشخصي.

**عام ١٩٩١.** سمح استعمالها في بريطانيا، ثم السويد في العام التالي وبعد ذلك في سويسرا. رفضت شركة روسل أوكلاف تسويقها في الصين معلنة أن الإمكانات الطبية هناك قد لا تكون كافية.

**عام ١٩٩٢.** قرّرت بكين إنتاج الحبة بنفسها وطرحها في الأسواق لكنّها منعت بيعها في الصيدليات. وفي فرنسا ظهرت حالات الإصابة بالنوبة القلبية وسجّلت أول حالة وفاة بسبب استعمالها.

**عام ١٩٩٣.** في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي اليوم الثالث من توليه الرئاسة، أمر الرئيس كلينتون بإعادة النظر في الحظر المفروض على الحبة وحاول إقناع شركة روسل أوكلاف بتزويدها للولايات المتحدة لكنّها رفضت.

**عام ١٩٩٤.** نقلت شركة روسل أوكلاف حقوقها إلى مجلس السكان في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة أمريكية مناهضة للولادة وغير ربحية، تستوحي أفكارها من الرؤية المالتوسية لمشكلة زيادة السكان، أسّست في عام ١٩٥٢ من قبل الممولّ جون د. ركفلر الثالث John D. Rockefeller III وفريدريك أوسبورن Frederick Osborne (رئيس شركة علم تحسين النسل).

**عام ١٩٩٦.** لم تعد جمعية روسل أوكلاف موجودة بل تحوّلت إلى جمعية هويشت – ماريون - روسل Hoechst-Marion-Roussel.

**عام ١٩٩٧.** أعلنت جمعية هويشت – ماريون - روسل بيع حقوق إنتاج مادة الميفبريستون ومشتقاتها في العالم كله ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية وبدون تعويض إلى مدير روسل أوكلاف السابق والمتقاعد في وقتها، إدوارد ساكيز Edouard Sakiz، ولكن لم يتم قبول الدواء المنتج من أية شركة أدوية. كان ساكيز

من أشدّ المدافعين عن الحبة رو ٤٨٦. أوقفت روسل أوكلاف إنتاج الحبة رو ٤٨٦ في نفس اليوم الذي فيه نُقلت حقوقها إلى الشركة الجديدة. بعد شهر من الزمن أنشأ ساكيز شركة خاصة تدعى إكسلجين Exelgyn برأس مال شخصي قدره ٧٥ مليون لير إيطالي.

**عام ١٩٩٩.** بدأت شركة إكسلجين الإجراءات الضرورية للحصول على إذن طرح الحبة رو ٤٨٦ في الأسواق الأوروبية. في إيطاليا سمح استعمالها فقط لمعالجة داء كوشينغ Cushing. وبعد ست سنوات من انتقال الحقوق إلى هذه الشركة بيعت حبة الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم ميفبركس Mifeprex من قبل مختبرات دانكو Danco التي أسسها مجلس السكّان خصيصاً لهذا الغرض. ازدادت حدّة حملات المقاطعة للحبة من قبل المؤيدين للحياة.

**عام ٢٠٠٠.** وافقت إدارة الغذاء والدواء نهائياً على الحبة في شهر أيلول ليبدأ بعد ذلك في شهر تشرين الثاني تسليم الميفبريستون إلى العيادات الطبيّة تحت اسم ميفبركس.

**عام ٢٠٠٤.** بسبب حالات الوفاة في العالم والناجمة عن تناول الحبة رو ٤٨٦، نشرت إدارة الغذاء و الدواء معلومات حول "أخطار التسمّم والنزيف" الناتجة عنها.  
**عام ٢٠٠٥.** أضافت منظمة الصحة العالمية الميفبريستون إلى قائمة الأدوية ووضعت التوجيهات الأساسية لاستعماله.

## لمحة عن تسويق الحبة رو ٤٨٦ في إيطاليا

**عام ١٩٨٩.** دعت الأمانة المساعدة لوزير الصحة في ذلك الوقت، الاشتراكية إيلينا مارينوتشي Elena Marinucci، إلى اعتماد الحبة رو ٤٨٦ في إيطاليا لكن بدون جدوى.

**عام ٢٠٠٠.** طلب الممثلون الراديكاليون في مجلس إقليم بيمونت عدم رفض الإجهاض الكيميائي في إيطاليا.

**عام ٢٠٠٢.** وافقت لجنة الأخلاقيات في إقليم بيمونت على مشروع اختبار الميفبريستون في مشفى ساننا آنا في تورينو والذي طالب به الطبيب النسائي سيلفيو فيال Silvio Viale، العضو البارز في الحزب الراديكالي، لكن وزير الصحة في ذلك الوقت جيرولامو سيركيا Girolamo Sirchia منع إجراءه.

**عام ٢٠٠٤، شهر تمّوز.** قام المجلس الأعلى للصحة بالموافقة على إجراء الاختبار.

**عام ٢٠٠٥.** انطلق المشروع في مشفى سانتا آنا في تورينو. نشأ نقاش حادّ بين مجلس الإقليم ووزارة الصحة التي يرأسها فرانتشيسكو ستوراتش والذي أرسل حملة تفتيش إلى المشفى معتبرا أنّ بدء الاختبار دون إذن الوزارة أمر غير قانوني. في تشرين الثاني استؤنف البحث بشرط أن تبقى النساء في المشفى لمدة ثلاثة أيام على الأقلّ، وأقيمت اختبارات أيضاً في ليغوريا Liguria، توسكانا، إميليا رومانيا، وابتداءً من عام ٢٠٠٦ في بوليا. في نفس الوقت، بدأت الهيئة القضائية في مدينتي ميلانو وتورينو تحقيقاتها في احتمال انتهاك القانون ١٩٤. أغلق التحقيق في ميلانو وعلق البحث في تورينو في أيلول ٢٠٠٦.

**عام ٢٠٠٦، ١٣ و ١٤ تشرين الأوّل.** رعت شركة إكسيلجين مؤتمراً في روما للجمعية الدولية للإجهاض ووسائل منع الحمل Fiapac، شاركت فيه إمّا بونينو Emma Bonino التي قالت أنّ الغرض من هذا المؤتمر هو "تقديم الدعم للمرأة الإيطالية التي تعد من بين النساء القلائل في أوروبا اللواتي ليست لديهن حرية القيام بالإجهاض الكيميائي، وأنّ هذا هو انتهاك للحقوق الإنسانية وغير مقبول أيضاً من الناحية الطبيّة".

**عام ٢٠٠٧.** وافق المعهد الأوروبي لمراقبة الأدوية (EMA) على استعمال الميفبريستون حتى في حالة "تهيئة" عنق الرحم للإجهاض الجراحي، وفي شهر تشرين الثاني، طلبت شركة إكسيلجين من وكالة الأدوية الإيطالية Aifa إقرار وتسجيل الحبة رو ٤٨٦ لديها، وذلك من أجل الاعتراف المتبادل بينهما (هذه العملية تعطي قانونية استعمال "أي دواء" جرّب سابقاً وتمّت الموافقة عليه في دولة أخرى عضو في الإتحاد الأوروبي).

**عام ٢٠٠٨.** في ٢٦ شباط، وافقت اللجنة التقنية العلمية لوكالة الأدوية الإيطالية على تسويق الحبة. في ١٨ حزيران حدّدت لجنة الأسعار لوكالة الأدوية الإيطالية سعر بيع العلبة التي تحوي من حبة إلى ثلاث حبوب.

**عام ٢٠٠٩.** في ٣٠ تمّوز، أعطى مجلس الإدارة لوكالة الأدوية الإيطالية الضوء الأخضر لتسويق حبة الإجهاض، وفي نفس الوقت اقترح مجلس الشيوخ إجراء جلسات تشاور شامل حولها.

**عام ٢٠٠٩، شهر أيلول.** بدأت جلسات التشاور حول حبة الإجهاض برعاية لجنة الصحة في مجلس الشيوخ.

**عام ٢٠٠٩، ٩ تشرين الثاني.** أشار رئيس مجلس أساقفة إيطاليا Cei، الكاردينال أنجيلو بانياسكو Angelo Bagnasco في محاضرته بمناسبة افتتاح أعمال الجمعية العامة لأساقفة إيطاليا إلى أنّه "لا يمكننا ألا نعتزف، كما يفعل القانون ١٩٤، بإمكانية قيام العاملين في مجال الصحة، بما فيهم الصيادلة وصيادلة المشافي، بالاستتكاف الضميري (الواجب الضميري الذي يعارض المسّ بالمبادئ الأخلاقية) وبالتالي عدم التعاون بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بإجراء طبيّ خطير من الناحية الأخلاقية".

عام ٢٠٠٩، خلال شهر تشرين الثاني. كان يجب أن ينشر في الجريدة الحكومية الرسمية القرار الذي كان سيسمح بطرح الحبة رو ٤٨٦ للتسويق وذلك بعد أن تكون الشركة الصانعة قد أضافت إلى النشرة المرفقة شروط الاستعمال التي يحددها القانون ١٩٤، وحصرت استعمالها خلال سبع أسابيع، وألزمت تناولها وإجراء عملية الإجهاض كلها في المستشفى.

عام ٢٠٠٩، ٢٦ تشرين الثاني. وافقت لجنة الصحة في مجلس الشيوخ على التقرير النهائي الذي اختتمت به جلسات التشاور حول الحبة رو ٤٨٦ بنتيجة ٤١ صوتاً مؤيداً (حزب الحرية Pdl + حزب رابطة الشمال Lega) و ٨ أصوات معارضة (الحزب الديمقراطي Pd). طلب نص التقرير من الحكومة توضيح مدى توافقها مع القانون ١٩٤، وهكذا تم إلغاء الإذن المعطى لوكالة الأدوية الإيطالية في شهر تموز من عام ٢٠٠٨ بانتظار رأي السلطة التنفيذية: كان ينبغي في الواقع أن يكون هناك قرار جديد بعد تصريح الحكومة. (كان هناك خلل إجرائي: كان يجب على وكالة الأدوية الإيطالية في الواقع أن تطلب من الحكومة التوافق مع القانون ١٩٤ قبل أن توافق على تسويقها)، وكان من المتوقع أيضاً أن تأخذ وكالة الأدوية الإيطالية قراراً جديداً بعد تصريح الحكومة.

عام ٢٠٠٩، ٣ كانون الأول. أعلنت وكالة الأدوية الإيطالية أنها لن تقوم بأي تعديل على القرار الصادر في ٣٠ تموز رافضة طلب الحكومة المتعلق بالمعلومات التوضيحية حول طريقة تناول الحبة رو ٤٨٦. نشر القرار في الجريدة الحكومية الرسمية و بدأ تسويق الحبة وعهدت كل إدارة التسويق إلى المجالس العليا للأقاليم.

## لمحة موجزة عن تسويق الحبة رو ٤٨٦ في العالم

### الولايات المتحدة الأمريكية

في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠، وافقت "إدارة الغذاء والدواء الأمريكية" (Fda) على بيع الحبة رو ٤٨٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين واجه مسار حبة الإجهاض هذه الكثير من العوائق.

كانون الثاني ٢٠٠٣. نشر فريق من الباحثين في المجلة العلمية *Annals of Pharmacotherapy* دراسة تسلط الضوء على الآثار الجانبية المحتملة للميفيبريستون، تلك المادة الناشطة للحبة رو ٤٨٦، وخصوصاً على مخاطر النزيف و العدوى.

تشرين الثاني ٢٠٠٣. قدّم سبعون نائباً مشروع قانون إلى مجلس النواب الأمريكي طلبوا فيه إعادة النظر في مسألة الحبة رو ٤٨٦ أو سحبها من الأسواق.



**تشرين الثاني ٢٠٠٤** . أعلنت إدارة الغذاء و الدواء أنها اطلعت على سبع حالات وفاة أو "على وشك الموت" بسبب تسمم في الدم بعد تناول الحبة رو ٤٨٦ وعلى ١٧ حالة "في خطر الموت" فأمرت مخابرات دانكو التي تسوق الحبة في الولايات المتحدة الأمريكية، بطبع تحذير على علب الحبوب هذه حول مخاطر الإصابة بالتسمم. لكن دانكو لم تستجب لهذه الدعوة إلا في السنة التالية وبعد وفاة امرأة أخرى.

**كانون الثاني ٢٠٠٦** . حدّدت الباحثة والطبيبة النسائية دونا هاريزون Donna Harrison ٦٣٧ حالة من الآثار الجانبية الناتجة عن استعمال الحبة رو ٤٨٦ ونشرتها في مجلة *Annals of Pharmacotherapy* .

**نيسان ٢٠٠٦** . أعلنت إدارة الغذاء والدواء ارتفاع عدد الوفيات الناتجة عن تناول الحبة رو ٤٨٦ إلى سبع حالات وأطلقت نداء تحذير إلى العيادات الصحية، فحدّرت من احتمال تسمم الدم ودعت لوصف أخذ الحبة عن طريق الفم وليس عن طريق المهبل. وقد دعت عيادات الإجهاض لإتباع هذه الطريقة، لكن إدارة الغذاء والدواء لم توافق عليها، إنما عقدت في نفس الوقت يوماً دراسياً حول بكتيرية كلوستريديوم سورديلي Clostridium sordelli التي تعتبر مسؤولة عن التسمم.

**١١ أيار ٢٠٠٦** . في نهاية اليوم الدراسي، اعترفت إدارة الغذاء و الدواء بأنّ عدد حالات التسمم "الذي عادةً لا يصيب الأشخاص السليمين" ازداد خلال السنوات الأخيرة، و قد نشر طبيبان خلال محاضرة لهما بحثاً تبرهن أنّ الحبة رو ٤٨٦ تلغي النظام المناعي وتهيئ الأرضية المثالية لتكاثر البكتيرية كلوستريديوم سورديلي في الرحم. وقد طلبت إدارة الغذاء والدواء بالمناسبة إجراء بحوث إضافية حول العلاقات بين البكتيرية المذكورة والحبة رو ٤٨٦ .

**أيار ٢٠٠٦** . كانت الشهادات التي قدّمت حول الحبة رو ٤٨٦ مركز اهتمام اللجنة الفرعية للسياسة الدوائية في المجلس النيابي، وقد اعترفت إدارة الغذاء والدواء بأنّ عدد النساء المتوفيات بلغ ١٢ بعد تناول الحبة.

**تمّوز ٢٠٠٩** . نشرت شبكة عيادات تنظيم الأسرة، وهي الشبكة الأكبر لعيادات الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة تبين أنّ ٩٢ من أصل ٢٢٧٨٢٣ امرأة تناولن الحبة قد أصابهنّ التسمم الخطير، واستنتجت أنّه منذ ذلك الحين وصاعداً عليها أن تنصح بتناول الحبة عن طريق الفم مع المضادّات الحيوية بدلاً من أخذها عن طريق المهبل.

بالتأكيد لم يكن بالإمكان سحب الحبة من الأسواق كما كان يطالب بذلك مونتي بترسون Monty Patterson، والد هولّي Holly، تلك الفتاة ذات الثمانية عشر ربيعاً والتي افتتح موتها النقاش حول سلامة الإجهاض الكيميائي. لكن لماذا كان يجب على إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، تلك المؤسسة المعروفة في كل أنحاء العالم بدقة إجراءاتها وتحقيقاتها، أن تشوّه سمعتها بسبب الحبة رو ٤٨٦؟ إنّ هذه الحقيقة يمكننا اليوم قراءتها في الوثائق التي نشرتها جمعية الرقابة القضائية الأمريكية المستقلة التي

تناضل من أجل الشفافية السياسية والقضائية. فبعد معركة قانونية طويلة، تمكنت هذه الجمعية من الحصول على كمية كبيرة جداً من الوثائق (أكثر من ٩٠٠٠ صفحة) حول مسألة حبة الإجهاض، مصدرها إدارة الرئيس كلينتون، ومن خلال الرسائل والمذكرات المتبادلة بين أعضاء إدارة الغذاء والدواء الأمريكية والبيت الأبيض وشركة روسل أوكلاف، تلك الشركة التي صنّعت وأنتجت الميفيريستون (المادّة النشطة للحبة)، أصبح بالإمكان إعادة بناء كل وقائع هذه القصة وبدقة كبيرة.

أظهر الرئيس الأميركي اهتماماً ثابتاً ومستمراً بحبة الإجهاض: منذ بدء فترة ولاياته، عمل معاونوه على إدخالها السريع إلى الولايات المتحدة، وقد كانت المعركة الأولى التي وجب على الرئيس كلينتون القيام بها هي مع شركة روسل أوكلاف نفسها المصنّعة لهذه الحبة والتي لم تكن تريد على الإطلاق تسويق الحبة رو ٤٨٦ في الولايات المتحدة الأمريكية. في الواقع كانت الشركة تخشى من احتمال الفشل (على سبيل المثال، في حال ولادة طفل معاق، كما ذكر رئيس الشركة إدوارد ساكيز في إحدى رسائله) الذي يمكن أن يؤدي إلى إقامة واحدة من تلك الدعاوى القضائية الأمريكية النوع مع طلب تعويض يشوّه سمعة الشركة ويكون كارثياً على ماليتها. أمام هذا الرفض القاطع لأصحاب المصلحة في الشركة، بدأ وسطاء الرئيس كلينتون بمفاوضات تهدف إلى بيع براءة اختراع الحبة رو ٤٨٦ إلى مجلس السكّان، المنظمة الغير الربحية التي أسّسها ركفلر والتي تشجّع وتنظّم حملات تحديد النسل في العالم. عند إلقاء نظرة على مجموع الوثائق التي نشرتها الرقابة القضائية، يمكننا أن نرى بوضوح أنّ الهدف الكامن خلف الضغط الذي مارسته إدارة الرئيس كلينتون هو التقرب والتحبّب إلى اللوبي المناهض للولادة (ذو النفوذ القوي في الولايات المتحدة الأمريكية). استخدمت حكومة كلينتون سلطتها أيضاً حتى مع إدارة الغذاء والدواء إلى أنّ رخصت بالفعل هذه الهيئة تسويق الميفيريستون من خلال "حيلة" اعتبار حبة الإجهاض وكأنّها دواء "منقذ للحياة". لكنّ إدارة الغذاء والدواء تجد نفسها اليوم في موقف لا تحسد عليه: لا تستطيع أن تعترف بأنّها استسلمت للضغط السياسي وفي نفس الوقت تجد صعوبة في الاعتراف بأنّها تصرفّت بشكل لامبالي في تقييم ضمانات السلامة لحبة الإجهاض هذه.

## أستراليا

في عام ١٩٩٤، وافقت "إدارة المواد العلاجية" Tga (التابعة لوزارة الصحة في الحكومة الأسترالية)، وبإجراء غير صحيح، على استيراد الحبة رو ٤٨٦ من أجل القيام بدراسات تجريبية عليها. وبما أنّ هذه الحبة هي منتج دوائي للإجهاض، كان يتوقّف بيعها على إذن وزارة الصحة والذي لا يمكن أن يعطى دون موافقة الوزير. لكن في الحقيقة لم تتمّ استشارة لا وزير الصحة ولا وزير خدمات الأسرة، ذلك المسؤول المباشر عن إدارة المواد العلاجية، قبل إعطاء الإذن ببيع الحبة رو ٤٨٦.

كانت الدراسات التجريبية جزءاً من برنامج دولي خاص للبحوث تدعمه منظمة الصحة العالمية، وقد قام بها مركز الصحة الإنجابية في مدينة سيدني وقسم التوليد وأمراض النساء في جامعة مدينة موناخ، وذلك في مقر جمعية تنظيم الأسرة في مدينة فيكتوريا.

توقفت التجربة السريرية على الحبة رو ٤٨٦ بعدما نشأ خلاف على المعلومات المدونة في وثيقة الموافقة المسبقة التي تعطى للمرأة للتوقيع عليها، وقد انتقدت كل من رناته كلينه Renate Kleine، مديرة المركز الأسترالي للبحوث المتعلقة بالمرأة في جامعة ديكن، ولينيت دامبل Lynette Dumble، الباحثة في مشفى ملبورن الملكي، وكلاهما من الحركة النسائية الراديكالية المؤيدة لاختيار المرأة الحر، نقص المعلومات المتعلقة بالمخاطر المتوسطة والطويلة الأمد على صحة المرأة. لا تشير في الحقيقة وثيقة الموافقة المسبقة إلى المخاطر المحتملة على القلب والأوعية الدموية وإلى إمكانية ولادة أطفال معاقين وذلك في حال فشِل الإجهاض الكيميائي واستمر الحمل. في ١٦ آب عام ١٩٩٤، أوقفت وزيرة الصحة كارمن لورنس Carmen Lawrence التجربة السريرية، وبعد سنتين من الزمن جاء التعديل الوزاري الذي قام به السناتور هارادين Harradine ليعلن أن استيراد الحبة رو ٤٨٦ يتطلب أيضاً الحصول على موافقة وزير الصحة. في شهر حزيران عام ٢٠٠٥، تقاعد السناتور هارادين من السياسة وفي تشرين الأول عام ٢٠٠٥ بدأت المجلة الطبية الأسترالية *Medical Journal of Australia* هجوماً معاكساً من خلال مقالة عنوانها: "الإجهاض الطبي للمرأة الأسترالية: حان وقته".

في ٨ كانون الأول عام ٢٠٠٥، قدّمت أربع نساء عضوات في مجلس الشيوخ من أحزاب مختلفة مشروع قانون لإزالة المسؤولية الوزارية عن الموافقة على استعمال الحبة رو ٤٨٦ وإعادتها إلى إدارة المواد العلاجية فقط. قام هناك نقاش معمق في أستراليا حول مسألة الحبة هذه واشتركت فيه مختلف الجمعيات والحركات بالإضافة إلى الفريقين التقليديين المؤيد للحياة والمؤيد للاختيار الحر. وقد جرت مظاهرات عامة ضد إدخال الحبة رو ٤٨٦ إلى أستراليا بلغت ذروتها في اليوم الوطني ضد الحبة رو ٤٨٦، في ٩ شباط عام ٢٠٠٦ أعلن مجلس الشيوخ رفضه لاستمرار القيود المفروضة على استيراد هذه الحبة، وفي ١٦ شباط ٢٠٠٦ أيد مجلس النواب قرار مجلس الشيوخ وهو أنه يمكن لأستراليا استيراد حبة الإجهاض رو ٤٨٦ مثلها مثل أي دواء آخر. بدا أن القضية قد انتهت عند هذا الحد، لكن بعد عشرة أيام أعلنت شركات الأدوية الرئيسية أنها لن تستورد ولن تسوّق حبة الإجهاض هذه وذلك لسببين اثنين: الأول هو محدودية التسويق، وصعوبة الترخيص وبالتالي نسبة الربح التجاري، أما السبب الثاني والأهم فهو عدم موافقة المجتمع الأسترالي على هذا المنتج الدوائي. هكذا رأت شركات الأدوية في أستراليا أن لا جدوى من انتشار هذه الحبوب في بيئة غير مؤاتية. إن الدعم السياسي الذي حصلت عليه الحبة رو ٤٨٦، كما بينت نتائج

التصويت في البرلمان، كان يجب أن يكون أكثر من كاف لإدخالها الى استراليا، لأنها في هذه الحالة حصلت على دعم الأكثرية البرلمانية. لكن دعم الأكثرية هذا لم يكن كافياً بنظر شركات الأدوية التي رأت أنه يجب أن يكون هناك إجماع برلماني عليها.

## الصين

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في الصين ابتداءً من عام ١٩٩٢، لكن منذ عام ٢٠٠١ منع بيعها في الصيدليات. في تشرين الأوّل عام ٢٠٠١، قامت الوكالات الدولية بإعادة طرح مذكرة صادرة عن المعهد الصيني للأدوية تقول: ”من أجل ضمان سلامة النساء وحماية صحتهنّ، تقرّر منع بيع حبوب الميفيريستون في الصيدليات سواءاً كان ذلك من خلال وصفة طبيّة أو بدونها“. أما اليوم، فقد يسمح بالإجهاض الكيميائي في عيادات متخصصة فقط حيث يجب على المرأة أن تبقى فيها حتى نهاية عملية الإجهاض، كما يقول الدكتور كسو جينغلونغ Xu Jinglong من المشفى للتوليد في مدينة شنغهاي، لأنّ ”تناول الحبة رو ٤٨٦ بدون إشراف طبيّ يمكن أن يسبّب نزيفاً دموياً خطيراً على صحة المرأة“. في عام ٢٠٠٠، أصدرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الصين تقريراً أعلنت فيه أنّ عدّة شركات صينية كانت تقوم بتصنيع حبوب الاجهاض رو ٤٨٦، وقد كانت بالفعل تلك الحبوب متوفرة في الأسواق على نطاق واسع. حتى ولو كانت الوصفة الطبيّة ضرورية، شكلياً، لشرائها من الصيدليات، فقد كان من السهل الحصول عليها بطرق أخرى.

ولكن بعد أقلّ من عشر سنوات على طرحها في الأسواق، أبدت السلطات الصينية قلقها حول المضاعفات الناتجة عن استعمالها بحرية وبدون إشراف طبيّ. على سبيل المثال، نقلت الصحافة المحليّة في محافظات هنان Henan وتشنغدو Chengdu أخباراً عن حالات بعض النساء اللواتي تعرّضن للموت بسبب نزيف دموي أصابهن بعد تناولهن وبشكل فردي للحبة رو ٤٨٦. في تلك السنة، خصّص الدكتور فو شانغتشون Wu Schangchun من معهد البحوث الوطني لتنظيم الأسرة في بكين، مقالة عن الإجهاض الطبيّ في الصين في مجلة *Journal of American Medical Women's Association*، وعلى الرغم من أسلوبه المتفائل، فإنّ المعلومات الواردة فيها كانت غير مطمئنّة على الإطلاق. في الواقع، نقرأ في هذه المقالة أنّ البروتوكول الصادر عن اللجنة الحكومية لتنظيم الأسرة في الصين، يطلب صورة أشعة فوق الصوتية للتأكد من عمر فترة الحمل، وأنّه غالباً لا يتمّ القيام بهذه الصورة وذلك بسبب عدم توفر الأجهزة اللازمة حتى في المستشفيات الكبيرة. تحدد المقالة أيضاً أنّه عملياً، وفي نهاية اليوم الثالث من الإجراءات الطبيّة، إذا لم يتمّ طرد الجنين بعد، يجب اللجوء عادة الى عملية شفطه وذلك لتجنّب العمليات الجراحية الطارئة التي لا تتوفر المعدّات الطبيّة اللازمة لإجرائها. من خلال هذه الطريقة، تبلغ عملياً نسبة العمليات

الجراحية المكتملة للإجهاض أكثر من ٢٠٪، ويصاب حوالي الثلث من النساء بنزيف دموي حاد وطويل الأمد، يجبر ١٠-٢٠٪ منهن للعودة الى المستشفى.

من ناحية أخرى، أكدت لجنة تنظيم الأسرة أنه يجب إجراء الإجهاض الطبي في عيادات متخصصة ومجهزة لعمليات الطوارئ. وفي كل الأحوال فإن عدد حالات الإجهاض الكيميائي في المستشفيات الكبيرة بدأ يتناقص لأن "الطاقم الطبي منهمك جداً بهذا الإجراء (المزيد من المعاینات الطبيّة والمراقبة) وبالإضافة إلى ذلك يجب عليه أن يشرف على الحالات التي ترافقها آثار جانبية خطيرة ومضاعفات أخرى". لا نعرف عدد حالات الإجهاض الطبي في الصين: إن المصادر (الغير الرسمية) متناقضة، فبعضها يتحدّث حتى عن سبعة ملايين حالة إجهاض ناتجة عن استخدام الحبة رو ٤٨٦ في عام ٢٠٠٠ فقط، بينما تتحدّث بعض المصادر الأخرى عن مليون حالة إجهاض سنوياً. وحتى لو أخذنا بعين الاعتبار النسبة الأقل، فإن عدد حالات الإجهاض الناتجة عن الحبة رو ٤٨٦ يبقى مرتفعاً في كل الأحوال.

تعتبر الصين الدولة التي يحصى فيها العدد الأكبر من حالات الإجهاض في العالم والتي فيها تفرض سياسة تحديد النسل بالشكل الأعنف وذلك بواسطة تطبيق نظام الطفل الواحد الساري منذ عشرين عاماً، والمراقبة الحكومية الصارمة جداً على خصوبة المرأة.

من الصعب أن نجد بلداً في العالم يهتمّ بنشر وترويج حبوب الإجهاض أكثر من الصين: لقد جاء في تقرير صادر في عام ٢٠٠٠ عن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الصين أنّ الحبة رو ٤٨٦ قد وصفت من قبل إحدى اللجان الحكومية بأنها "دواء ذو أولوية مطلقة" في إستراتيجيات التنمية. لو أنّ الإجهاض الكيميائي قد كان في الحقيقة سهلاً، آمناً وفعالاً، ولو أنّه قد كان بديلاً فعلياً للإجهاض الجراحي، لكانت الصين المكان المناسب لإثبات ذلك للعالم كلّه. لكن الميفيريستون، على العكس من ذلك، تمّ حتى سحبه من الصيدليات وحدّد القانون استعماله بعد أن كان قد تمّ استخدامه "بشكل حرّ" لمدة تسع سنوات. لا يمكن لأحد أن يعتقد أن ما جرى في الصين قد حدث فقط بسبب بعض حالات النزيف الذي استمرّ لفترة طويلة، بسبب أعراض عابرة أو حتى بسبب بعض حالات الوفاة الناتجة عن الحمل خارج الرحم والغير المشخّص. ما الذي حدّث في الحقيقة للنساء اللواتي أجهضن بواسطة الحبة رو ٤٨٦؟ ما هي الآثار الجانبية؟ كم هي؟ ربما لن نعرف ذلك أبداً.

## الهند

تمّت الموافقة على الإجهاض الطبي باستعمال الحبة رو ٤٨٦ في عام ٢٠٠٢، وفي الحال بدأت الاحتجاجات من قبل الأطباء الذين اعتبروا أنّ إجراءات حبة الإجهاض تتعارض مع قانون الإجهاض الهندي. في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٢، أبلغ الدكتور س. ج. كابرا S.G. Kabra صحيفة *ExpressIndia* أنّ النساء يقمن عملياً بالإجهاض في

بيوتهن حتى ولو قمن بالتوقيع على وثيقة الموافقة التي يؤكّدن فيها التزامهنّ بأخذ حبة الإجهاض في إحدى العيادات، كما يقتضي القانون. بعد مرور سنتين من الزمن، في ٢٢ آذار عام ٢٠٠٤، تبين للأسف أنّ ما قاله الدكتور كابرّا كان صحيحاً: فقد أعلنت صحيفة *The Hindu* أنّ لجنة حقوق الإنسان في ولاية راجاستان طلبت من الحكومة إيقاف بيع الميفيبيريستون في الصيدليات، تجاوباً مع طلب الدكتور كابرّا بإمكانية إجراء الإجهاض الطّبي فقط في المستشفيات المعتمدة والمجهزة بشكل مناسب، وأيضاً بسبب العدد الكبير للنساء المتوقّيات خاصة في المناطق الريفية. إنّ لجنة حقوق الإنسان، بعدما لاحظت أنّ الشركة التي توزّع الميزوبروستول تحذر من استعماله لغاية الإجهاض، طلبت من شركات الأدوية التي توزّع الميفيبيريستون والميزوبروستول مراعاة الإجراءات المتعلقة بالإجهاض في الهند، وإلا سيتمّ خلاف ذلك اللجوء إلى قانون العقوبات الجنائي لمحاكمتها. أصدرت لجنة حقوق الإنسان هذا القرار بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٤، لكن فقط في نهاية عام ٢٠٠٥، قامت صحيفة *Tribune India* بشن هجوم على الحبة روي ٤٨٦ ووصفتها بأنّها ”دواء كابوس“ لأنّ ”استخدامها في الهند واسع جداً ولأنّ الحصول عليها خارج الصيدليات هو في غاية السهولة. إنّ النساء في الهند لا يستشرن الأطباء، ويتناولن حبوب الاجهاض بكل بساطة بدون استشارة طبيّة ولهذا فالكثيرات منهنّ يدفعن الثمن غالياً: في الواقع لا تستطعن الكثيرات إكمال الإجهاض، وذلك يؤدّي إلى مضاعفات طبيّة لانهاية لها، وكثيرات يمتن، وأخريات يتناولن الحبة حتى ولو كنّ قد تجاوزن الحدّ المطلوب، أي سبع أسابيع من الحمل، وهكذا لا تستطيع الحبة أن تسبّب الإجهاض لكن الطفل يولد معاقاً“.

لا توجد في الحقيقة معلومات رسمية، وأسماء، وحالات موثقة تتعلّق بهذا كله، ويجب علينا أن نكتفي بمعرفة أنّ ”الكثيرات من النساء يمتن“. لقد وافقت لجنة حقوق الإنسان في ولاية راجاستان على اتهامات الدكتور كابرّا لأنّ الوثائق التي قدّمها كانت مقنعة، ولكن لم يتمّ نشر أي شيء منها في الصحافة الغربية، وبقيت اعتراضاته محصورة في نطاق ضيق ومحليّ.

## بريطانيا

في شهر أيار عام ٢٠٠٦، أعلنت صحيفة *The Times* عن أنّ نسبة الاجهاض في بريطانيا قد بلغت رقماً قياسياً: ففي عام ٢٠٠٥، قامت عشرة آلاف من النساء البريطانيات بالإجهاض في بيوتهن بواسطة الحبة روي ٤٨٦، وهذا العدد الذي تضاعف قياساً للعام السابق هو ثلث عدد النساء اللواتي لديهنّ المتطلبات اللازمة للقيام بالإجهاض. لقد عاد ”الفضل“ في ذلك لأكبر منظمة بريطانية للإجهاض وهي منظمة ”الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل“ (Bpas)، وقد أعلنت المديرية التنفيذية لشركة التأمين في هذه المنظمة أنّ فوريدي Ann Furedi، أنّ ”هذا يشكّل نجاحاً لمنظمة

الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل وللإستراتيجية الحكومية في مجال الصحة الجنسية، لكن جوزفين كوينتفال Josephine Quintavalle، العضوة في الحركة النسائية ورئيسة لجنة "ملاحظات حول أخلاقيات الانجاب" Core التي تناضل من أجل حقوق المرأة، ردت فوراً بالقول أن "الشيء المثالي للمرأة ولصحة كل بلد هو أن تكون حالات الإجهاض أقل عدداً أو بالأحرى معدومة". إذاً، النجاح الذي أعلنته بكل فخر منظمة الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل يتعلق بزيادة عدد حالات الإجهاض، والتي تم إجراؤها علاوة على ذلك بطريقة أكثر خطورة مقارنة بتلك الطرق الجراحية المستخدمة عادةً. نقرأ في دليل الإجهاض الكيميائي لمنظمة الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل أن النزيف المرافق يمكن أن يستمر لمدة شهرين ونصف، وأن نسبة إصابة عنق الرحم بضرر هي ١٪ من الحالات، وأن امرأة على الأقل من عشر نساء تصاب بتسمم بعد الإجهاض: إن هذه النسبة مرتفعة جداً باعتبار أنه لا يتم إدخال أية أداة جراحية في الرحم. بالإضافة إلى ذلك تحدد منظمة الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل أن هناك "خطر صغير للإصابة بتخثر الأوردة العميقة وأن الإجهاض الكيميائي يمكن أن يترافق مع زيادة صغيرة لخطر الإجهاض التلقائي في المستقبل أو الولادة قبل الأوان": لكن هنا أيضاً ليس واضحاً بشكل تام كم هو صغير هذا الخطر!

قدّمت صحيفة بريطانية أخرى *The Daily Mail* معلومات إضافية مفادها أن ثلاث نساء بريطانيات توفين بعد قيامهنّ بالإجهاض بواسطة الحبة رو ٤٨٦. لا يمكن تصديق الصمت الذي حصل في بريطانيا بعد حالات الوفاة الناتجة عن الإجهاض الكيميائي وخاصة بعد التأكيدات الحماسية لمنظمة الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل: لقد أعلن عن أول حالتي وفاة خلال الاستجواب البرلماني لوزيرة الصحة ملانين جونسون Melanine Johnson، بينما أعلن عن الحالة الثالثة من قبل لجنة التحقيق عن الإجهاض الكيميائي في مجلس الشيوخ الأسترالي في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦.

من ناحية أخرى، وجدت منظمة الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل نفسها غالباً وسط عاصفة من الجدل: في عام ٢٠٠٥، أوردت المجلة الأسبوعية الفرنسية *L'Express* خبراً مفاده أن امرأة في العشرين من العمر كانت قد أجرت ستّ عمليات إجهاض خلال سنة واحدة متتبعة في ذلك نصائح منظمة الخدمة الاستشارية البريطانية للحمل. قبل هذا الأمر ببضعة أشهر، خضعت هذه المنظمة نفسها للتحقيق القضائي بتهمة أنها وجهت نساء سليّمات، مرّ أكثر من ستّة أشهر على حملهن، للقيام بالإجهاض في عيادات متخصصة في مدينة برشلونة.

إذن، فالتصريحات التي أطلقتها الصحافة البريطانية مخيفة، تجدر الإشارة أيضاً الى أنه في عام ٢٠٠٩، تمّ في إنكلترا وويلز إجراء ٥٢٪ من حالات الإجهاض المبكر (أقلّ من ٩ أسابيع من الحمل) بطريقة دوائية، وأن النسبة الإجمالية للإجهاض الطّبي قد ارتفعت من ٥٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٪ في عام ٢٠٠٩ (بحسب "وزارة الصحة

البريطانية"). أما في اسكتلندا، فقد تمّ إجراء ٨١٪ من حالات الإجهاض المبكر بطريقة دوائية والنسبة الإجمالية للإجهاض الطبي ارتفعت من ١٦،٤٪ في عام ١٩٩٢ إلى ٦٩،٩٪ في عام ٢٠٠٩ (بحسب "هيئة الخدمات الصحية الوطنية الاسكتلندية").

## إيرلندا

تعتبر حبة الاجهاض رو ٤٨٦ غير قانونية في إيرلندا، والإجهاض في هذا البلد ممنوع بتاتا إلا في حالة الخطر على حياة الأم.

## فرنسا

في فرنسا، ازداد استعمال حبة الإجهاض رو ٤٨٦ أكثر فأكثر مع مرور الوقت في إطار ما يسمّى *orthogénie* أي تحديد النسل، لكن الاستعمال الفعلي لحبة الإجهاض هذه استمرّ بإثارة تساؤلات من مختلف الأنواع على الرغم من أنّ العديد كانوا يعتبرونها مفخرة البحث العلمي الوطني. لقد حدث ذلك خاصّة منذ من شهر تمّوز ٢٠٠٤ عندما وافق وزير الصحة الفرنسي فيليب دوست- بلازي Philippe Douste-Blazy على الاستعمال الخاصّ لحبوب الإجهاض رو ٤٨٦، مستسلماً لضغوط المنظمات المؤيدة للإجهاض، بشرط وحيد وهو أنّ لا تتجاوز مدّة الحمل خمسة أسابيع. إنّ حبة الإجهاض هذه، والتي يمكن شراؤها اليوم من الصيدليات من خلال وصفة طبيّة، سمحت للمرأة القيام بالإجهاض في بيتها دون الحاجة إلى دخول المستشفى، وهكذا أعطت الموافقة الوزارية الضوء الأخضر لعملية الإجهاض "الذاتي" في المنزل. في إطار "حرية" الاجهاض هذه، ظهرت من جديد أكثر من أي وقت مضى الشكوك النفسية والطبية السريرية المتعلقة بانتشار الحبة رو ٤٨٦، وقد سلّط أحد تقارير اللجنة الأخلاقية الوطنية لعلوم الحياة والصحة الضوء بقوة على عزلة الكثير من النساء بعد النتائج العكسية والمؤلمة جدّاً الناتجة عن الإجهاض: "أمام الاختيار بين الحبة رو ٤٨٦ والإجهاض الجراحي فضّلت الكثيرات غرفة العمليات وذلك لتجنّب القيام بالإجهاض لوحدهن". وقد أكدت اللجنة نفسها أنّ الحبة رو ٤٨٦، ليست تلك "الحبة السهلة" التي تؤخذ بكل بساطة، لكن استعمالها "يتضمّن القيام بعدّة خطوات تقنية من الصعب جدّاً مواجهتها".

واليوم أيضاً، غالباً ما تقوم وسائل الإعلام ومعها أيضاً شريحة من عالم الطبّ بإظهار حبة الإجهاض هذه وكأنّها "ثورة" و"حل عجائبي" مقارنة بالماضي، لكنّ هذه النظرة بعيدة جدّاً عن الواقع، وقد بعثت هذه الرؤية المبسطة والتي انتشرت في المجتمع الفرنسي القلق أيضاً في نفوس الشخصيات العلمية، فعلى سبيل المثال، قام العالم الراحل جروم لجون Jérôme Lejeune، الاختصاصي بعلم الوراثة، بتقديم تحذيرات عديدة ضدّ الحبة رو ٤٨٦، الى حدّ أنّه سمّاها "مبيد ضد بشرية"، وقد



موقف لجون واضحاً خلال النقاش حول الموافقة على إدخال الحبة الى فرنسا فقال: "هناك إرادة لطرح منتج دوائي في الأسواق سيقتل الأطفال بطريقة أكثر سهولة. هناك طريقة مخيفة جداً للتلاعب بالرأي العام حول ما يتعلق بحبة الإجهاض وبالقانون الذي يسمح باستعمالها". تجدر الإشارة أنه وفقاً للبيانات التي نشرتها "إدارة البحوث لدراسات التقييم والإحصاءات" (Drees)، فقد ازدادت نسبة الإجهاض الطبي على مر السنين كما يلي: ٣٨٪ في عام ٢٠٠٣، ٤٢٪ في عام ٢٠٠٤، ٤٤٪ في عام ٢٠٠٥، ٤٦٪ في عام ٢٠٠٦، و ٤٩٪ في عام ٢٠٠٧.

## إسبانيا

في عام ١٩٨٧، أجريت أول تجارب سريرية للحبة رو ٤٨٦ في إسبانيا، وذلك على ثلاث نساء في المشفى الوطني لمدينة فالنسيا، وانتقلت لاحقاً للتجارب بإذن من وزارة الصحة الى مركزين آخرين هما مشفى البحر del Mar في برشلونة، ومشفى سيفيرو أوتشوا Severo Ochoa في مدينة ليغانس، وظهرت فوراً الاحتجاجات من قبل الحركات المؤيدة للحياة. بعد ذلك وفي شهر أيار من العام نفسه، قام "المجلس العام لكليات الصيدلة" بإعلان رفضه لاستعمال الحبة رو ٤٨٦، لكن "المدير العام للأدوية والمنتجات الصحية"، فيليكس لوبو Félix Lobo، رد على ذلك في شهر تموز ١٩٨٧ معلناً أن الحبة رو ٤٨٦ تشكل "بديلاً مناسباً للإجهاض الجراحي، إذا ما تمّ الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر الناجمة عن التخدير والمضاعفات الجراحية".

في عام ١٩٩٠، قدمت العضوة في البرلمان الاسباني كورو غارمنديا Coro Garmendia، من حزب "اليسار الباسكي"، اقتراحاً إلى لجنة السياسة الاجتماعية في مجلس الشيوخ بالموافقة على تسويق الحبة رو ٤٨٦، وقد لاقى هذا الاقتراح أيضاً تأييد النائبة انخلس مايسترو Angeles Maestro من حزب "اليسار المتحد"، لكن تمّت معارضته من قبل الفريقين الاشتراكي والشعبي في المجلس الذين أكدوا أن هذا المادة الدوائية ما زالت في طور التجربة.

في عام ١٩٩٧، وافقت لجنة الصحة في الكونغرس الاسباني، بدعم من الأحزاب التالية: الحزب الشعبي، حزب العمال الاشتراكي، حزب اليسار المتحد، حزب التقارب والاتحاد الكتالوني، وحزب الباسك القومي، على طلب تسويق الحبة رو ٤٨٦ والتي أصبحت متاحة للجميع في هذا البلد ابتداءً من عام ٢٠٠٠. في شهر شباط من العام ٢٠١٠، وافقت اسبانيا وبشكل نهائي على القانون الجديد للصحة الجنسية والإنجابية. هذا القانون الذي شرع الإجهاض قبل الأسبوع ١٤ من الحمل، هدف ولأول مرة في الحقيقة الى جعل عملية الوقف الطوعي للحمل، والتي تمّ اجراء ٩٨٪ من حالاتها حتى الآن في العيادات الخاصة، متوفرة ومضمونة في المرافق العامة على غرار مرافق الرعاية الصحية الأخرى. هذا يعني، ووفقاً لتقديرات وزارة الصحة التي

تمّ نشرها في صحيفة *El Periodico de Catalunya*، أنّه في كتالونيا وحدها ستجري أكثر من ٢٦٠٠٠ عملية في السنة.

ومن أجل مواجهة الضغط على الطلب الذي لم تكن المستشفيات العامة في كتالونيا قادرة على تلبيته، عملت وزارة الصحة لتقديم حبوب منع الحمل رو ٤٨٦ للنساء اللواتي قررن إنهاء حملهن في المنزل قبل الأسبوع السابع، وهذا ما قلل ضغط الطلب على العمليات بنسبة ٥٠٪. من ناحية أخرى تمّ توزيع حبوب رو ٤٨٦ في المراكز الـ ٤٢ لرعاية الصحة الجنسية والإنجابية المتواجدة في المنطقة، والتي يمكن الدخول إليها عن طريق طبيب الصحة العام. أما في الأندلس، وبهدف خفض المزيد من التكاليف، فقد تمّ أيضاً تطبيق حسومات مالية على عملية الاجهاض، وروّج المعهد الأندلسي للشباب التابع للإدارة الإقليمية ما يسمى "ببطاقة الشباب" التي تدرج في قائمة الخدمات التي يستفيد منها حاملها، بالإضافة الى مدرسة القيادة والمكتبات ومحلات بيع الملابس، أيضاً الإيقاف الطوعي للحمل وخصم ١٠٪ في بعض الصيدليات من ثمن الأدوية التي من ضمنها حبوب الاجهاض.

## البرتغال

في شهر شباط عام ٢٠٠٦، اتخذت حكومة البرتغال قراراً باستخدام الحبة رو ٤٨٦ في المستشفيات لهدف الاجهاض، وقد جاء هذا القرار بعد أن قامت منظمة الصحة العالمية بإدراج الحبة رو ٤٨٦ ضمن لائحة الأدوية الأساسية. في شهر تمّوز عام ٢٠٠٧، قامت الحكومة البرتغالية بنشر أحكام تطبيق القانون الجديد المتعلق بالاجهاض، وقد حاز القانون الجديد على موافقة البرلمان في ٨ آذار ودخل حيز التطبيق في ١٥ تمّوز. أجاز القانون الجديد الاجهاض للمرأة بناءً على طلبها وقبل الاسبوع العاشر من الحمل، وهنا ينبغي أن يتمّ إعلام المرأة بذلك وارشادها من قبل طبيبها، ثم منحها مدة ثلاثة أيام للتفكير يمكن أن تتمّ بعدها، في حال الموافقة، عملية الاجهاض إما في المستشفى أو في إحدى العيادات الخاصة المعتمدة. رغم ذلك، هناك صعوبة تواجه تطبيق هذا القانون لأنّ عدداً كبيراً من الأطباء يرفض المشاركة في عملية الوقف الطوعي للحمل وذلك بدافع الاستنكاف الضميري.

## ألمانيا

عندما ظهرت الحبة رو ٤٨٦ في عام ١٩٩٠، لم يقيم المستشار كوهل Kohl بأية خطوة سياسية لإعتمادها في ألمانيا. أما بالنسبة لموضوع الاجهاض، فالألمان خرجوا منقسمين من المناقشات الطويلة الأمد التي تعلقت بمسألة الوحدة والتي أجبرتهم على التوفيق بين تشريعات ألمانيا الشرقية المتساهلة للغاية وتلك الأكثر حذراً لألمانيا الغربية. لقد أعلن إدوار ساكيز على الملأ، عندما كان في ذلك الوقت على رأس شركة

أوكسالجين، أنه إذا فاز المستشار شرودر Schroeder في الانتخابات ودعمت حكومته الحبة رو ٤٨٦، فإن شركته ستطلب من ألمانيا أيضاً الموافقة رسمياً على اعتماد الميفبريستون.

في شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٨ أصبح شرودر المستشار الألماني الجديد، وفي شهر كانون الأول من العام نفسه أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية *France Press*، أن شرودر يؤيد اعتماد حبة الاجهاض هذه في ألمانيا، وبعد ذلك بأربع وعشرين ساعة، أعلن أيضاً إدوار ساكيز أنه في العام التالي سيتم الطلب من ألمانيا تسجيل مادة الحبة الدوائية رسمياً. أما المعارضة الأكبر فقد أتت من قبل الأطباء، وقد كان رد "الجمعية الألمانية لأمراض النساء والتوليد" فورياً على طلب تسجيل حبوب الاجهاض هذه، فشددت على "العنف النفسي الذي تمارسه على المرأة وعلى عواقبها النفسية والجسدية والتي غالباً ما تدوم لفترة طويلة". رغم ذلك تم تسجيل حبة الاجهاض رو ٤٨٦، لكن في العام التالي أعلنت شركة فماغن Femagen التي تستورد هذه الحبوب من فرنسا وتوزعها في ألمانيا أنها ستتوقف عن هذه المهمة بسبب الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدتها. ابتداءً من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠١، بدأت شركة الأدوية كونتراغست Contragest بتوزيع الميفبريستون في ألمانيا، لكن معدل الزيادة في استخدامه لم يكن كبيراً. من ناحية أخرى، أعلنت بوضوح شركة هويمان فارما Heumann Pharma، وهي إحدى الشركات التي تصنع الميزوبروستول في ألمانيا، أنها لن تسمح باستخدامه لغاية الاجهاض، وابتداءً من شهر شباط عام ٢٠٠٦، علقت شركة بفيترز Pfizer مبيعات دواء سيتوتك Cytotec (الميزوبروستول) في ألمانيا. لقد كانت واضحة معارضة شركة بفيترز لاستخدام هذا الدواء في حقل التوليد النسائي، حتى قبل شركات الأدوية سيرلي Searle التي تصنعه. كل هذه الاجراءات لم تفرض الحظر على استخدام الميزوبروستول لغاية الإجهاض (هذا الدواء يتم تسويقه أيضاً من قبل شركة أخرى تدعى كوهل فارما Kohl Pharma) لكنها عكست بوضوح مدى التحفظ وعدم الثقة في المجتمع الألماني والتي انتشرت على نطاق واسع إن كان بين النساء أو بين الأطباء ضد الاجهاض الكيميائي.

## سويسرا

سمحت سويسرا باستخدام حبة الاجهاض رو ٤٨٦ ابتداءً من ١ تشرين الثاني عام ١٩٩٩، وقد أصبح من الممكن التعرف من خلال شبكة الانترنت على المشافي والعيادات النسائية التي يجري فيها الاجهاض الكيميائي بواسطة حبوب الاجهاض هذه، أو أيضاً عبر الاتصال الهاتفي بمراكز تنظيم الاسرة والتي تقدم سريعاً المعلومات اللازمة عن أقرب عيادة طبية لمنطقة السكن. يتم الاجهاض الكيميائي بواسطة حبوب الاجهاض قبل الاسبوع السابع من الحمل، وتترك للمرأة حرية التوقيع على وثيقة الخروج الطوعي من المستشفى وإكمال الاجهاض في المنزل. يندرج الاجهاض

الكيميائي ضمن لائحة الاجراءات التي يجب أن يشملها وبشكل إلزامي التأمين الصحي الذي يقوم في هذه الحالة بتغطية تكاليف عملية الاجهاض. في عام ٢٠٠٩، لوحظ في سويسرا أنّ ٦٠ ٪ من حالات الاجهاض قد تمّت بواسطة الحبة رو ٤٨٦.

## النمسا

وافقت النمسا على استخدام الحبة رو ٤٨٦ في عام ١٩٩٩، وأصبح من الممكن استعمالها في المشافي والعيادات الخاصة. لقد كانت العيادة الطبية غينمد Gynmed، واحدة من أشهر العيادات الخاصة للإجهاض التي رخصتها الحكومة النمساوية والتي تشارك بصفة عضو في غرفة الاقتصاد النمساوية. من بين الخدمات التي تقدمها هذه العيادة، هناك خدمة الاجهاض الكيميائي بواسطة الحبة رو ٤٨٦ وبدون الحاجة الى دخول المستشفى. إنّ معظم المشافي والعيادات الخاصة التي يتمّ فيها الاجهاض تتوزع في العاصمة فيينا وفي المدن الرئيسية، ومن الصعب أن تتواجد خارج هذه المدن، أما في الريف فهناك القليل من الأطباء الذين يشرفون في عياداتهم الخاصة على عمليات الاجهاض. في كل عام تسافر حوالي ١٠٠ الى ٢٠٠ امرأة الى هولندا للقيام بالاجهاض أيضاً بعد الاسبوع ١٨ من الحمل، لأنّ هذا غير مسموح به في النمسا. من ناحية أخرى لا يغطي التأمين الصحي العام في النمسا تكاليف عملية الاجهاض.

## هولندا

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في هولندا ابتداءً من عام ١٩٩٩، ومنذ أن شرّع القانون الهولندي استخدامها زادت حالات الاجهاض بنسبة ٢٤ ٪. هناك عيادات خاصة متخصصة في الإجهاض في كل أنحاء هولندا، أشهرها عيادة بهويس وبلومنهوف Beahuis & Bloemenhovekliniek. لا يجب على النساء اللواتي يقمن في هولندا دفع أي تكاليف على عملية الاجهاض لأنّ هذه التكاليف يتمّ في الحقيقة تعويضها لأنّها وفقاً للقانون العام تدرج في لائحة المصاريف الخاصة المتعلقة بالأمراض، ويكفي المرأة في هذه الحالة للحصول على التعويض، ابراز بطاقتها الصحية مع بطاقة الهوية الشخصية وبطاقة التأمين الصحي، ويكفل القانون بشكل قاطع عدم الكشف عن هويتها. أما بالنسبة للنساء اللواتي يقمن خارج هولندا، فإنّ عليهن دفع تكاليف عملية الاجهاض المحددة من قبل السلطات المختصة. من جهة أخرى تبدو منظمة "نساء على الأمواج" (WoW)، التي أسستها الهولندية ربيكا غومبرتس Rebecca Gomperts مع بارت ترويل Bart Terwiel، ذات خاصية استثنائية. لقد كان هدف هذه المنظمة هو توفير الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية، وبالأخص الأدوية التي تعتبر وسيلة للإجهاض، لكل النساء في البلدان التي تضع قوانينها قيوداً على الاجهاض. تقدم المنظمة هذه الخدمات عبر سفينة مستأجرة تحمل على متنها عيادة مجهزة يتمّ انشاؤها ضمن مخزن

كبير، وعند زيارة أي بلد، يقمن النساء الراغبات في الاجهاض بأخذ موعد مسبق ثم يتم استقبالهن على متن السفينة التي تبحر بعد ذلك الى المياه الدولية لكي يكون القانون الذي يطبق على متنها هو القانون الهولندي، وهكذا تتم فيها عمليات الاجهاض. بالإضافة الى خدمة الابحار هذه، توفر منظمة "نساء على الأمواج" عبر موقعها على شبكة الانترنت [www.womenonweb.org](http://www.womenonweb.org)، الخدمة المعلوماتية "نساء على الويب"، لكل النساء في جميع أنحاء العالم واللواتي يجدن صعوبات في بلدانهن بالحصول على حبوب الاجهاض.

## بلجيكا

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في بلجيكا ابتداءً من عام ١٩٩٩، ومنذ شهر كانون الأول عام ٢٠٠١، أصبح بالامكان الحصول على تعويض تكاليف عملية الاجهاض التي تتمّ في عيادات لديها اتفاقية مع المعهد الوطني للضمان الاجتماعي (INAMI/RIZIV)، بينما لا يمكن الحصول على تعويض كامل لعمليات الاجهاض التي تجري في عيادات خاصة أو في مراكز تنظيم الأسرة خلال ما يسمى يوم "المستشفى النهاري". منذ أن تمّ تشريع استعمال حبة الاجهاض هذه في بلجيكا، ارتفعت نسبة الاقبال على الاجهاض بمقدار ٢٥٪.

## السويد

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في السويد ابتداءً من عام ١٩٩٢، وسمح باستخدامها قبل الاسبوع ١٨ من الحمل. ابتداءً من عام ١٩٩٨، لوحظ أنّ نسبة حالة واحدة من ثلاث حالات تتمّ بواسطة الاجهاض الكيميائي، لكن هذه النسبة بدت متفاوتة في أنحاء السويد ففي بعض المستشفيات وصلت نسبة الحالات التي يتمّ فيها استخدام حبوب الاجهاض هذه الى ٦٠٪ بينما كانت في بعض المستشفيات الأخرى ٢٠٪. يعود السبب في ذلك الى مصالح مديري المستشفيات، والى مواقف الطاقم الطبي والتمريضي الموافقة أو المعارضة على الاجراءات الجديدة، وأيضا الى توافر الأسرة الكافية في المستشفى والمعدات الجراحية اللازمة والطاقم الطبي الاختصاصي. بحسب تقارير "المجلس الوطني للصحة والرعاية الاجتماعية في السويد"، بلغت في عام ٢٠٠٩ في هذا البلد الاسكندنافي نسبة حالات الاجهاض التي تمتّ بواسطة هذه الحبوب ٨٥٪ للإجهاض المبكر (أي قبل الاسبوع ٩ من الحمل)، و٧٣،٢٪ للإجهاض الذي يتمّ قبل نهاية الاسبوع ١٢ من الحمل، كما بلغت في نفس السنة النسبة الاجمالية لحالات الاجهاض الطبي ٦٨،٢٪. في السويد، أخيراً، يقوم "الصندوق الوطني للضمان الصحي" بتغطية تكاليف عملية الاجهاض تقريباً بالكامل.

## النرويج

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في النرويج ابتداءً من عام ٢٠٠٠، ومنذ عام ٢٠٠٨ تمّ اقتراح الاجهاض بواسطة الحبة رو ٤٨٦ كخيار أول في بعض مناطق هذا البلد. في النرويج تتحمل الدولة كل تكاليف عملية الاجهاض.

## الدانمارك

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في الدانمارك ابتداءً من عام ١٩٩٩، وتتحمل الدولة كل تكاليف عملية الاجهاض للمقيمين فيها لأنّ الاجهاض يعتبر واحدة من خدمات نظام الصحة العامة، أما بالنسبة للنساء الغير مقيمت في الدانمارك، فقد سمح لهن ابتداءً من عام ٢٠٠٤ القيام بالاجهاض لكن على نفقتهن الخاصة.

## إستونيا

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في إستونيا ابتداءً من عام ٢٠٠٣، لكن لم يسمح فيها بإجراء الإجهاض الدوائي بعد الاسبوع ١١ من الحمل. لذلك فإنّ إستونيا تعد البلد الذي يحمل الرقم القياسي لأقل عدد من الاسبوع التي ضمنها حصراً يمكن استخدام حبوب الإجهاض. إنّ تكلفة عملية الإجهاض يحددها القانون الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلى النساء اللواتي لديهن بطاقة تأمين من "صندوق الضمان الصحي" دفع ما يقارب الثلث (٣/١) من تكلفة الاجهاض الإجمالية.

## فنلندا

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في فنلندا ابتداءً من عام ١٩٩٩، ومنذ أن شرّع القانون الفنلندي حبة الاجهاض هذه ارتفعت حالات الاقبال على الاجهاض بنسبة ٨ ٪. يغطي تكاليف عملية الاجهاض في فنلندا الصندوق الوطني للتأمين الصحي، لكن على النساء الراغبات بالاجهاض دفع ضريبة مالية للمستشفى.

## لوكسمبورج

سمح اللوكسمبورج بالاجهاض الدوائي في المستشفيات والعيادات الخاصة ابتداءً من عام ٢٠٠١، ويقوم "صندوق الضمان الصحي الوطني" بدعم تكاليف عملية الاجهاض.

## ألبانيا

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في ألبانيا ابتداءً من عام ٢٠٠٥، وينبغي أن تجري عملية الاجهاض في المستشفيات أو العيادات الخاصة تحت إشراف طبي، لكن غالباً ما لا تفي هذه المرافق الصحية، وبالأخص العيادات الخاصة، بجميع المتطلبات الأساسية من حيث المعدّات الطبية والطاقم الطبي. في ألبانيا تتحمل المرأة نفسها التكلفة الكاملة لعملية الاجهاض.

## المجر

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في المجر ابتداءً من عام ٢٠٠٥، ويقوم "صندوق التأمين الصحي" بتغطية تكاليف عملية الاجهاض فقط للنساء اللواتي يملكن بطاقة تأمين.

## روسيا

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في روسيا ابتداءً من عام ٢٠٠٠، وينبغي أن تجري عملية الاجهاض في المستشفيات أو في العيادات الخاصة المخصصة لذلك، لكن عمليات الاجهاض المبكر يمكن أن تجري أيضاً في العيادات العامة. إنّ الاجهاض الذي يتمّ من خلال برنامج التأمين الصحي الإلزامي لا تدفع تكاليفه. يعتبر الاجهاض في روسيا الطريقة الأكثر شيوعاً من أجل تنظيم الولادات، فمن كل ١٠ حالات حمل، تنتهي ٦ حالات بالاجهاض المتعمّد.

## مولدافيا

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في مولدافيا ابتداءً من عام ٢٠٠٤، ويقوم نظام التأمين الصحي منذ عام ٢٠٠٥ بتغطية كل تكلفة عملية الاجهاض.

## أذربيجان - جورجيا - أوزبكستان

تمّ تسويق الحبة رو ٤٨٦ في هذه البلدان ابتداءً من عام ٢٠٠٢.

## منغوليا

شرّعت منغوليا استخدام الحبة رو ٤٨٦ ابتداءً من عام ٢٠٠٥.

## أرمينيا

شرّعت أرمينيا استخدام الحبة رو ٤٨٦ ابتداءً من عام ٢٠٠٧.

## بولندا

تعتبر حبة الاجهاض رو ٤٨٦ غير شرعية في بولندا التي يضع القانون فيها قيوداً واضحة على الاجهاض، وحتى في حال وجود خطر ما على حياة المرأة، ترفض العديد من المستشفيات العامة القيام بعملية الاجهاض لإنقاذ حياتها.

## اليونان

تم تسويق الحبة رو ٤٨٦ في اليونان ابتداءً من عام ١٩٩٩، وعلى الرغم من أن العديد من النساء تلجأن الى "نظام الرعاية الصحية الوطني" للقيام بعملية الاجهاض، فإن أغلبية النساء تقمن به في العيادات الخاصة لأطباء النسائية، لأنّ عملية الاجهاض في الواقع تتمّ بالسرعة اللازمة في العيادات الخاصة بينما تتطلب بحسب نظام الرعاية الحكومي إجراءات بيروقراطية طويلة.

## إسرائيل

شرّعت إسرائيل استخدام الحبة رو ٤٨٦ ابتداءً من عام ١٩٩٩، وأقرت مجانية عملية الاجهاض للنساء دون سن ١٨ سنة، وفي حال كانت المرأة تعاني من داءة مالية، يتمّ تغطية تكاليف عملية الاجهاض من قبل وكالات الرعاية الصحية التابعة "لجمعية تنظيم الأسرة الإسرائيلية".

## كيفية عمل الحبة رو ٤٨٦

ما هي أولا الحبة رو ٤٨٦؟ تشتقّ تسميتها من تعريف الجزيئة الدوائية رقم ٣٨٤٨٦ (المصنّعة من قبل الكيميائي جورج تويتش George Teutsch مدير البحوث في روسل أوكلاف) ومن اسم الشركة الفرنسية المصنّعة روسل أوكلاف نفسها. هنا يجب شرح المصطلحات: إنها ليست دواءً لأنّ في اللغة الإيطالية ووفق المصطلحات الطبيّة العلمية "الدواء هو ما يمكن استعماله أو إعطاؤه من أجل استعادة الوظائف الفيزيولوجية و تصحيحها وتعديلها"، وباختصار، حتى بحسب الشعور العامّ، فالدواء هو عادةً ما يتمّ تناوله من أجل معالجة الأمراض، وهذا في الحقيقة لا ينطبق على حالة الحبة رو ٤٨٦. بالإضافة إلى ذلك ليس الحمل مرضاً وليس الولد فيروساً. لذلك يجب علينا أن نسمّيها باسمها الصحيح: إنها مادة كيميائية تستهدف بشكل واضح ومباشر إلغاء كائن إنساني. في الحقيقة، إنّ إعطاءها، والذي يتمّ عادةً بعد شهرين من



الحمل (أي قبل اليوم ٤٩)، يسبب الإجهاض. وبشكل تقني، هي دواء مضاد للحمل بمعنى أنها تسبب الإجهاض بعدما أن يكون الجنين قد تموضع في الرحم. لذلك يجب عدم الخلط بينها وبين حبة اليوم التالي لمنع الحمل (تلك التي تباع في الصيدليات منذ وقت طويل). في الحقيقة هذه الأخيرة هي دواء لمنع الحمل، أي أنها تعترض الجنين لتدمره وهو في طريقه داخل قناة فالوب إلى الرحم. ومع ذلك فمن الواضح أن كلتا الحبتين، رو ٤٨٦ وحبة اليوم التالي، أدوات للموت ونتيجتهما واحدة على ذلك الطفل: أي أنه لن يستطيع أن يولد أبداً! وأنّ في آلية عمل الحبة رو ٤٨٦ يكمن كل شر وانحراف أخلاقي لأنها تبحث عن "منطق الحياة" و تحوّلته إلى "منطق الموت".

من المعروف أنه من اللحظة التي يتم فيها الحبل، يقوم هناك حوار بيوكيميائي وهرموني بين الأم والطفل؛ بسبب ذلك الحوار، حالما تمّ الحبل بنا، وعلى الرغم من أنّ لدينا حمض نووي DNA مختلف، لم يهاجمنا الجهاز المناعي للأم ولم يدمرنا؛ وبسبب ذلك الحوار أيضاً وفي لحظة تموضع الجنين في الرحم، أقتدنا إلى المكان الأنسب والأكثر ترحيباً فيه بنا. إنّ هذا الحوار قوي ومستمرّ طوال فترة الحمل، ويلاحظ على وجه الخصوص في الأسابيع الأولى أنّ الجسم الأصفر (ذلك الذي يتشكل في المبيض بعد تمزيق الجريب المبيضي وتحرير البويضة) وبدلاً من أن يضمّر، يحافظ على نفسه وينمو بفضل هرمون موجّهة القند المشيمائية (HCG) الذي تفرزه مشيمة الطفل، وينتج أيضاً البروجستيرون، الهرمون الذي يدعم ويحمي الحمل والذي لا بدّ له من أن يتحد بالمستقبلات الموجودة في جدار رحم الأم ليصبح نشيطاً ويؤدي وظيفته. لكي نفهم بشكل أفضل آلية العمل هذه، يمكننا أن نتخيّل جزيئات البروجستيرون كأنّها مفاتيح ولكي تعمل يجب أن تدخل في أقفال متعدّدة تمثلها مستقبلات الأم. "تظهر" هنا الحبة رو ٤٨٦ بمظهر البروجستيرون لكنّها في الحقيقة أسرع منه بكثير وأكثر مشابهة لمستقبلات الأم بحيث أنّه عندما يصل بروجستيرون الطفل إلى الأقفال، يجدها قد امتلأت كلها من المفاتيح "الوهمية" للحبة رو ٤٨٦، وتكون النتيجة انهيار مستوى البروجستيرون بشكل يسبب بعده الإجهاض.

## الحبة رو ٤٨٦: صدمة رهيبية

إنّ الصدمة الناتجة عن الحبة رو ٤٨٦، أو ما يسمّى "بالإجهاض الكيميائي"، ليست أقلّ من تلك الناتجة عن الإجهاض الجراحي ولا بدون مخاطر. لا بدّ من القيام بمراجعة مسألة هذه الحبة وذلك من أجل فهم أفضل لماهية الخداع الجديد لأولئك الذين

ينشرون هذه الإدّعاءات. لقد نشرت كل من المجلة الطّبية الأهمّ في العالم NEJM المقالات والتحقيقات عن الآثار الجانبية الخطيرة لحبة الإجهاض: الوفيات الناتجة عن الإجهاض الكيميائي هي ١ على ١٠٠٠٠٠ مقارنة بتلك الناتجة عن الإجهاض الجراحي والمسجّلة في نفس فترة الحمل والتي هي ٠،١ على ١٠٠٠٠٠. النتيجة هي أنّ عدد الوفيات الناتج عن استخدام حبة الإجهاض أكبر بعشر مرات. توفيت في العالم تسع وعشرين امرأة نتيجة إعطائهن الحبة رو ٤٨٦، لكنّ هذا العدد ربما يعتبر غير كاف لردع المؤيدين لها. إنّ حالات الوفاة تلك، سبّبها بكتيرية كلوستريديوم سورديلي التي لا تعطي إشارات تحذيرية محدّدة، ويعتبر مؤيّدو الحبة رو ٤٨٦ أنّ الإجهاض بواسطتها أقلّ صدمة من الإجهاض الجراحي (بعضهم يسمّونه "الإجهاض الرحيم"!!! وهي تسمية تنسجم نغمتها بحزن مع "الموت الرحيم"...) ولكنّ الأمر ليس كذلك على الإطلاق. في الواقع، وبالإضافة إلى المخاطر على الصحة البدنية وعلى حياة المرأة نفسها والتي ذكرتها سابقاً، فإنّ الآثار النفسية الناتجة عنها هي مدمّرة.

ها هي طريقة عملها: تتناول المرأة في المستشفى حبة ميفبريستون (الحبة رو ٤٨٦) التي توقف البروجيستيرون وتقتل الجنين في رحمها. ثم تذهب إلى بيتها (هنا في الواقع تسهّل المستشفى عملية خروج المرأة منها) وتأخذ بعد ٤٨ ساعة حبة ميزوبروستول (سيتوتك، وهو دواء يستعمل عادةً للأمراض المعدية) التي تسبّب تقلّصات مؤلمة جداً (هنا من الضروري تناول دواء مسكن) وتهدف إلى طرد الجنين الميت بواسطة نزيف غزير.

فلنتكلّم بصورة واضحة: من يؤكّد أنّ كل هذا لا يؤدي إلى صدمة، إمّا أنه لا يعرف ما يتحدّث عنه أو أنّ لديه إيديولوجية عمياء. في الإجهاض الجراحي تفوّض المرأة عملية إجهاض طفلها إلى الجراح، وغالباً ما تتمّ هذه العملية تحت تأثير التخدير العام؛ وهذا مختلف جداً عن كونها هي نفسها المتسبّبة في موت طفلها بعد تناول حبّتين تعرف تماماً أنّهما تسببان موته (ولا تعرف غالباً أنّهما تسببان الألم الشديد وأنّهما خطيرتان أيضاً على صحّتها): إنّها هي نفسها التي تدمّر جنينها وتختبر ذلك مباشرة في جسدها. تختبر الإجهاض "بصورة مباشرة" وهي تعرف أنّها قامت به بيديها. إنّ معرفة بسيطة في علم النفس العام تبين أنّ هذا كله من وجهة نظر "عيش مرحلة الحداد" هو صدمة مروّعة.

## الحبة رو ٤٨٦ وانتهاك القانون الذي يخصّ الإجهاض: النموذج الإيطالي

ليس هناك من شكّ بأنّ استعمال الحبة رو ٤٨٦ يتعارض مع العديد من مواد القانون ٧٨/١٩٤ الذي جعل الإجهاض شرعياً في إيطاليا. لكن لا يمكننا أبداً أن ننسى الظلم الحقيقي والشديد لهذا القانون ونحن نحلّل نقاط التعارض العديدة. هناك بالفعل خطر خفي لكنّه واقعي وهو أنّه عندما نسلط الضوء على نواحي هذا القانون المتعارضة مع استعمال حبة الإجهاض نوّيد بشكل خادع عدالة هذا القانون الذي على العكس لا نستطيع أن نكفّ أبداً عن معارضته.

• ينصّ القانون ١٩٤ على أنّ عملية الإجهاض تتمّ كلها في المستشفى لكنّ الحبة رو ٤٨٦ تذهب تماماً في الاتجاه المعاكس: إنّها في الواقع مصمّمة من أجل الإجهاض في البيت دون الحاجة لدخول المستشفى. في عام ٢٠٠٤ أعطت فرنسا الإذن للاستعمال الخاصّ لحبة الإجهاض بإمكانية شرائها من الصيدليات، وذلك يعني دون إلزام دخول المستشفى، وهذه الخطوة تعدّ الأولى نحو الهدف المنشود الذي من أجله وجدت حبة الإجهاض هذه.

• من أراد القانون ١٩٤ كان يؤكّد أنّ الهدف منه (ذلك الذي لم يتمّ بلوغه) هو إزالة السريّة عن الإجهاض وجعله مسألة اجتماعية تتكّلف حتى بمصاريفه دائمة الخدمات الصحيّة الوطنية. إنّ مؤيّدَي الإجهاض "الذاتي"، ولأنّهم لم يكونوا راضين عن كذبهم خلال حملة الاستفتاء على التلقيح الاصطناعي، لم يكفّوا عن الكذب والتأكيد أنّ الصدمة الناتجة عن الحبة رو ٤٨٦ هي أقلّ من تلك الناتجة عن الإجهاض الجراحي، ولذلك فقد فسحوا المجال عملياً لسريّة جديدة. إنّ المرأة في هذه الحالة ستجهض في سريّة مخيفة للغاية: في حمّام بيتها ولوحدها.

• لا تستطيع إدّعاءات وكالة الأدوية الإيطالية أن تطمئن أنّ كل عملية الإجهاض يمكن إجراؤها في المستشفى وذلك لعدم وجود نظام عادي لدخول المشافي ولأنّه من المحتمل جدّاً أن تتحكّم احتياجات المستشفيات الاقتصادية كثيراً وبصورة عملية وحتمية بإجراءات الإجهاض: بعد تناول الحبة الأولى للإجهاض يتمّ الاقتراح على المرأة التوقيع على وثيقة الخروج من المستشفى والذهاب إلى بيتها دون الحاجة لبقائها في المستشفى والذي يمكن أن يستمرّ من ثلاثة إلى خمسة عشر يوماً. كل هذا يتعارض مع القانون ١٩٤ جملةً و تفصيلاً.

• مع ذلك يحدّد القانون ١٩٤ وبخداع كبير أن يتمّ إجراء مقابلة مع المرأة قبل الإجهاض وذلك "لإزالة الأسباب التي أوصلتها إلى القيام بالإجهاض" وأن تتمّ دعوتها إلى إعادة التفكير لمُدّة أسبوع. من الواضح أنّ هذه المحاولة مع كونها ضعيفة لا يتوقّع لها أن تطبّق عند استعمال الحبة رو ٤٨٦.

## ”فدرالية الإجهاض“ في إيطاليا

في نهاية جلسات التشاور الذي بدأتها لجنة الصحة في مجلس الشيوخ، تلقى طلب وزير الرعاية الاجتماعية ساكوني Sacconi من وكالة الأدوية الإيطالية والمتعلق بوجوب ”الدخول العادي إلى المشفى“ جواباً غير مسؤول؛ في الواقع إن وكالة الأدوية الإيطالية تدافع عن نفسها عبر اختصاصاتها التي ”تقتصر على نظام تزويد/كيفية توزيع الدواء“ تاركة ”السلطات المختصة اعتماد الإجراءات التطبيقية أو التدابير الخاصة“ لضمان ”المراعاة التامة للقانون ١٩٤ وتطبيقها على الأراضي الإيطالية“. هنا يعود عملياً وضع ”التدابير المتعلقة بالاستعمال السريري الصحيح للدواء“ إلى مجالس الأقاليم. إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ألا يجب أن تكون وكالة الأدوية الإيطالية، وبكونها هيئة عامة، هي نفسها التي عليها أن تقوم بالرقابة الدوائية بواسطة رصد مستمر؟ وكيف لها أن تفكر بالقيام بهذه المهمة بما أنها تركتها لمجالس الأقاليم؟ في الحقيقة يبدو جلياً أن أمر الحبة رو ٤٨٦ لا يتعلق فقط بممارسة الإجهاض ”الذاتي“ من قبل امرأة ما، في حالة ما ومكان ما، لكن أيضاً بتدابير ”الإقليم الخاص“ مع النتائج التي يمكننا كلنا أن نتخيلها. أذكر هنا على سبيل المثال، أن إقليم إمبليا رومانيا قد أقر بروتوكولاً ينص على إجراء الإجهاض الكيميائي خلال نظام ما يسمى يوم ”المستشفى النهاري“.

## حالة طوارئ تربية حقيقية

عند إعادة تتبع مسار الترويج الغير متوقف للحبة رو ٤٨٦ في العالم وفي إيطاليا، أعتقد أننا نرى فيه بوضوح، فضلاً عن المظاهر الإيديولوجية، المنطق الكامن وراء الربح. وهذا ما يحدث على حساب الأشخاص الأضعف: الطفل، والمرأة التي تجبر على توقيع وثيقة الموافقة المسبقة على أنه في حال فشلت عملية الإجهاض الكيميائي فإنها ستكون مجبرة على إجراء الإجهاض الجراحي (يحدث هذا بنسبة ٨٪ في الحالات التي تؤخذ فيها الحبة قبل اليوم ٤٩ ويرتفع إلى ٢٣٪ في الحالات التي تؤخذ فيها الحبة ضمن فترة ال ١٤ يوماً التي تليه). عملياً، لا يسمح للمرأة بتغيير رأيها وذلك لتحاشي مخاطر الشكوى في حال ولادة أطفال معاقين. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن أياً من مؤيدي الحبة يذكر أن في الثمانينات عقد مؤتمر دولي للحركات النسائية من أجل صحة المرأة، أعدت خلاله وثيقة أدانت استعمال

المواد الكيميائية للقيام بالإجهاض. وقد كان هذا باسم حماية صحة المرأة. ربما لن يمكن لمسار الموت هذا أن يتوقف عملياً، لكنني أعتقد أننا سنستطيع أن نفعل الكثير من خلال نشر معلومات واضحة، صحيحة وذات دقة علمية، ومن خلال تنبيه الرأي العام وتوعيته وإيقاظ ضمائر كل الأشخاص الذين لديهم صدقاً فكرياً.

يتم إجراء ٥٣ مليون عملية إجهاض كل عام في العالم: أي أنه يتساوى سنوياً عدد الضحايا الناتجة عنه مع ذلك الذي تسببت به الحرب العالمية الثانية برمتها. إن ضحايا الإجهاض في أوروبا سنوياً تبلغ حوالي المليون ومئتا ألف، وفي إيطاليا حوالي ١٥٠٠٠٠ (هذا يعني خمسة ملايين منذ الموافقة على القانون ١٩٤: أي ما يقارب عدد جميع سكان إقليم لاتسيو)، وفي مدينة روما فقط ١٥٠٠٠. ليست هذه في الواقع قائمة أرقام: فوراء كل رقم هناك طفل تم منع ولادته، وهناك امرأة سيغمر الحزن قلبها إلى الأبد، وهناك مجتمع فقد الروح الإنسانية وروح التضامن مع أولاده الأكثر ضعفاً وهشاشة...

ألن تكون محاولة إيقاف هذه المجزرة أكثر عقلانية وإنسانية؟ من خلال سياسة حماية اجتماعية فعالية للأمم وللعائلة، ومن خلال إعطاء الجميع فرص الولادة والعيش بدلاً من عدم المسؤولية وإلقاء العبء كله على المرأة، والأسوأ من ذلك أنه عندما تطلب المساعدة يتم إرسالها إلى بيتها وفي جيبها حبة تسبب الموت فتترك هكذا بشكل مفعج لوحدها؟ أعتقد أنه يجب علينا أن ننقل في النقاش من المسألة المتعلقة بطرح سؤال "الإجهاض الجراحي أو الكيميائي؟" إلى المسألة المتعلقة "بكيفية إيقاف مأساة الإجهاض؟".

من الواضح في الواقع أن هذه المشكلة، وبالإضافة إلى أن لديها جوانب إيديولوجية واقتصادية مخفية، فإنها تتضمن أيضاً وبشكل عميق تلك الثقافية والتربوية، وبشكل أساسي المسألة الأنثروبولوجية. لأنه من الواضح أن كل تصرفات الإنسان في المجال القانوني والاجتماعي والثقافي والسياسي تنبع من رؤية أنثروبولوجية دقيقة، ومن سؤال واضح: من هو الإنسان؟ هل يمكن لقيمة حياته ولكرامته الغير محدودة أن تخضع لآراء تتغير مع مرور الزمن وللمنطق النفعي و للأكثريات السياسية المؤقتة، أم أنها في الواقع تعتبر في نظر الجميع "مبادئ غير قابلة للتفاوض" لكونها إنسانية بحتة وناتجة عن القانون الطبيعي؟ هذه هي أيضاً حالة "طوارئ تربوية".

حركة من أجل الحياة في روما

Viale Libia 174 - 00199 ROMA

Tel. 06.86328010 - Fax 06.86386392

www.mpvroma.org - e-mail: [mpvroma@tin.it](mailto:mpvroma@tin.it)

مطبوعة المعهد الساليزياني Pio IX

Via Umbertide, 11 - 00181 Roma

Tel. 06.78.27.819 - Fax 06.78.48.333 - E-mail: [tipolito@pcn.net](mailto:tipolito@pcn.net)

كانون الثاني ٢٠١٠

## أولمبيا تارتسيا Olimpia Tarzia

تعيش في روما، متزوجة و لديها ثلاثة أولاد.

تملك شهادة جامعية في العلوم البيولوجية من جامعة "الحكمة" "La Sapienza" في روما.

متخصصة في أخلاقيات علم الأحياء في جامعة القلب الأقدس Sacro Cuore الكاثوليكية في روما.

أستاذة أخلاقيات علم الأحياء في معهد الدراسات العليا عن المرأة، في الجامعة الأوروبية في روما، وفي المدرسة الداخلية الوطنية فيتوريو إمانويل الثاني Vittorio Emanuele II في روما.

انتخبت في مجلس إقليم لاتسيو خلال الانتخابات الإقليمية في آذار ٢٠١٠ بنسبة ٢١٥٤٥ صوتاً مؤيداً (هي الأولى بين المنتخبات في روما والثانية في لاتسيو في الائتلاف الحكومي الإقليمي)، وتشغل منصب الرئيسة الدائمة في المجلس للجنة "المدرسة، حق التعليم، التدريب المهني، الجامعة".

كان تشريعها الأول في المجلس الإقليمي هو مشروع قانون "إصلاح عيادات صحة وتنظيم الأسرة وإعادة تأهيلها" (مشروع القانون ٢١، ٢٦ أيار ٢٠١٠).

منذ عام ٢٠٠٥ تشغل مركز النائب العام لرئيس الإتحاد الإيطالي لعيادات صحة وتنظيم الأسرة ذات الرؤية المسيحية (يوجد أكثر من ٢٠٠ مركز في مختلف أنحاء إيطاليا).

كانت من مؤسسي الحركة الإيطالية من أجل الحياة وشغلت مركز الأمانة العامة لها من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦. خلال ثلاثين سنة من النشاط الكثيف عملت على انتشار الحركة التي لديها الآن عشرات الآلاف من المتطوعين و ٦٠٠ مركز في مختلف أنحاء إيطاليا (منها الحركات المحلية، مراكز المساعدة من أجل الحياة و ٨٠ مركز استضافة) سمحت بولادة أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ طفل لم يكونوا ليولدوا أبداً من دون المساعدة المقدمة لأمهاتهم.

رئيسة جمعية النساء العالمية من أجل الحياة والعائلة، W.W.A.L.F، والتي تمثلها اليوم في أكثر من ٥٠ بلد في العالم نساء ملتزمات بالدفاع عن الحياة وبتعزيز مفهوم العائلة القائمة على الزواج.

الرئيسة الوطنية للجنة العائلة التي نشأت بمناسبة تحضير "يوم العائلة"، ومروجة "إعلان العائلة" الذي تم توقيعه من قبل ٢٥٠ ألف مواطن إيطالي وأكثر من ٥٠ عضواً في البرلمان.

رئيسة لجنة "نساء و حياة" التي لعبت دوراً مهماً في تحفيز الامتناع عن حملة الاستفتاء على قانون التلقيح الاصطناعي.

مديرة مركز الثقافة والتربية الجنسية **Ce.F.E.S.** الذي نشأ في عام ١٩٩٤ والذي يهدف الى تعزيز قيمة الجنس المتأصلة بشكل عميق في الأنثروبولوجية الفردية، وفقاً لقيم الزواج والعائلة، وقبول الحياة من خلال مشاريع تربوية مختلفة.

**عضو مؤسس في الجمعية الوطنية "علم وحياة".**  
**عضوة في لجنة الرعاية الاجتماعية للمنتدى الوطني للجمعيات العائلية.**  
**نائبة رئيس "حركة من أجل الحياة" في روما.**

من عام ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ درّست أخلاقيات علم الأحياء في كلية التنشئة التابعة لجمعية الرئيسات العامّات في إيطاليا USMI والتقت خلال تلك السنوات آلاف المشتركات من مختلف الجمعيات الرهبانية ومن كل بلاد العالم.

**تمّ تفويضها من قبل نيافة الكاردينال كاميلو رويني Camillo Ruini، النائب العام لأبرشية روما، لتمثّل الأبرشية في مؤتمر الكنيسة الإيطالية الذي عقد في فيرونا في تشرين الأول عام ٢٠٠٦، وفي الأسبوع الإجتماعي الرابع والخمسين للكاثوليك الإيطاليين (حيث كانت المرأة الوحيدة بين خمسة موفدين) الذي عقد في تشرين الأول عام ٢٠٠٧.**

**عضوة في اللجنة العلمية للمشروع الوطني للبحوث حول المراهقة التي ترعاها جامعة القلب الأقدس Sacro Cuore الكاثوليكية في ميلانو.**

**عضوة في اللجنة الدولية لخبراء التربية العاطفية للمراهقين، التي يرعاها المجلس البابوي للعائلة.**

**عضوة في المجلس الدولي "المرأة، التنمية والسلام" الذي يرعاه المجلس البابوي للعدالة والسلام**

**ممثلة إيطاليا ومنسقة دورة "الاتجاهات الثقافية المعاصرة والحركة النسائية الجديدة" في الندوة الدولية الأخيرة عن المرأة التي رعاها المجلس البابوي للعلمانيين (١٠ - ٢١ تشرين الثاني عام ٢٠٠٩).**

**بدعوة من مجلس أساقفة البرتغال، عقدت دورات تدريبية للأطباء والمرضى حول التكنولوجيا الحيوية والمخاطر الناتجة عن التلاعب الجيني.**

**بدعوة من مجلس أساقفة كرواتيا، حاضرت حول موضوع التربية الجنسية والطرق الطبيعية لمنع الحمل.**

**رعت المؤتمر الدولي الأول عن "المرأة وحقوق الانسان" في الفاتيكان، ٢٠ - ٢١ أيار ٢٠٠٩.**

**أسست بيان الحركة النسائية الجديدة التي رغب بها وشجّعها وأيدها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني (خطاب ٢٢ آذار عام ٢٠٠٣، في صالة كلمنتينا، القصر الرسولي في الفاتيكان).**

**المستشارة الإقليمية لإقليم لاتسيو من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، ترأست لجنة شؤون العائلة وتكافؤ الفرص وأسست وترأست مركز المراقبة الإقليمي الدائم للعائلات.**

المرشحة الأولى في عدة أقاليم مع جيوليانو فرارا Giuliano Ferrara على لائحة  
”إجهاض؟ لا، شكراً“، لإنتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٠٨.  
لديها ولع دائم بالموسيقى، وقد سجّلت عدة ألبومات غنائية من كلماتها حول موضوع  
الحياة والعائلة، حتى مع دار النشر البولوسية Edizioni Paoline.

[www.olimpiatarzia.it](http://www.olimpiatarzia.it) - [o.tarzia@telemar.it](mailto:o.tarzia@telemar.it)